

قواعد الأصول ومعاقد الفضول لصفي الدين الحنبلي 05

صالح السندي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله. نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لشيخنا والحاضرين وجميع المسلمين قال صفي الدين الحنبلي رحمه الله في كتابه قواعد الأصول واما الاصل الرابع وهو دليل العقل وهو دليل العقل في النفي الاصلي - 00:00:00

هو ان الذمة قبل الشرع بريئة من التكاليف فيستمر حتى يرد غيره ويسمى او فتستمره فيستمر بالياء طيب حتى يرد غيره حتى يرد غيره أنا عندي فتستمر حتى يرد بغيره - 00:00:23

والذي يبدو ان نسختك اصح فيرد غير هذا التكليف طيب ويسمى استصحابا. طيب ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعود بالله من شرور انفسنا ومن سينات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له - 00:00:47

واشهد ان لا الله الا الله وحده لا شريك له وواشهد ان نبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فهذا الاصل الرابع - 00:01:15

عند المؤلف رحمه الله من الاصول المتفق عليها يعني الادلة المتفق عليها والمؤلف رحمه الله ذكر في اوائل كتابه ان كنتم تذكرون ان الادلة المتفق عليها اربعة انتهى الكلام فيما مضى - 00:01:36

من ثلاثة منها ما هي ها بكتاب سنة والاجماع والان وصلنا الى الدليل الرابع وقلنا ان كنتم تذكرون ان المؤلف رحمه الله تابع في هذا ما مishi عليه ابو محمد - 00:02:07

ابن قدامة رحمه الله في كتابه الروضة و في الجملة هذا الكتاب الذي بين ايدينا مختصر لروضة ابن قدامة المقدسي في الجملة هذا الكتاب مختصر لروضة الموفق رحمه الله ولذلك اذا استشكلت شيئا - 00:02:33

بهذه الرسالة ترجع الى الروضة يتضح لك باذن الله عز وجل ما كان مستشكلا اكثرا اصوليين اذا ذكروا الادلة المتفق عليها ربعوا بالقياس والمتألف رحمه الله جعله من الادلة المختلف - 00:03:00

فيها كما سيأتي ان شاء الله هذا الدليل هو الملقب عند اصوليين بالاستصحاب الاستصحاب وقد يكتفون بهذا المصطلح وقد يزيدون عليه ما يبينه كما قال المؤلف رحمه الله قال دليل العقل في النفي الاصلي - 00:03:23

ولذلك قد يعبر بعضهم عن هذا الدليل بقولهم استصحاب البراءة الاصلية او استصحاب العدم الاصلي اذا يلقب هذا الدليل بالاستصحاب او باستصحاب البراءة الاصلية او باستصحاب العدم الاصلي عرفه المؤلف كما رأيت بأنه دليل العقل في النفي الاصلي - 00:03:55

مراده ان هذا هو دليل العقل المبقي على النفي الاصلي المبقي على النفي الاصلي لماذا كان هذا دليلا عقليا لان العقل لا يثبت الا ما عليه دليل وما لا دليل عليه فان العقل - 00:04:26

لا يثبته ما لا دليل عليه فان العقل لا يثبتته. العقل لا يثبت الا ما قام عليه دليل ولاجل هذا كانت البراءة هنا براءة عقلية كانت براءة عقلية والشريعة جاءت بها ايضا - 00:04:55

فهي براءة عقلية شرعية وخلاصة هذا الدليل الذي هو دليل الاستصحاب انه التمسك بدليل شرعي او عقلي لم يظهر عنه ناقل التمسك بدليل شرعي او عقلي لم يظهر عنه ناقل - 00:05:16

ويمكن ان تختصر هذا بكلمة وجيزة الاستصحاب باختصار هو الحكم بقاء ما كان على ما كان ما هو الاستصحاب يا سيكو ما هو

الحكم ببقاء ما كان على ما كان هذا باختصار - [00:05:51](#)

شديد الاصل في كل متحقق دوامه. هذه قضية متفق عليها بين العقلاة الاصل في كل متحقق دوامه معاش الناس انما يقوم على هذا الاصل ولذلك الناس تبيع وتشتري وتعمل كل يوم تقوم في الصباح الى العمل - [00:06:20](#)

او يذهب الانسان الى السوق ليشتري احتمال سقوط البناء الذي فيه العمل وارد ولا عقلاء وارد احتمال موت البائعين في السوق وارد ولا وارد ومع ذلك لا التفات الى هذا عند جميع العقلاة لان الاصل في كل متحقق - [00:06:54](#)

دوامه فهم يبقون على الاصل ولذلك تجد الذي يسافر يكتب رسالة الى اهله مع ان احتمال انهم ماتوا بعد ذهابه وارد لكنه يستصحب ماذا يستصحب بقاءهم. اذا لا يقوم للناس معاش - [00:07:22](#)

الا بهذا الاصل وهو ان الاصل في كل متحقق بقاوه فالثابت الاصل فيه الثبوت ونبقى على هذا الا اذا جاءنا دليل ينكل والمنفي الاصل انه منفي نقى على هذا الاصل حتى يأتيانا - [00:07:47](#)

دليل ينكلنا عن هذا الاصل سمي هذا استصحابا الجواب لان الحكم بالثبوت او العدم مصاحب لاعتقادنا الحكم بالثبوت او العدم مصاحب لاماذا لاعتقادنا مصاحب لعقولنا مصاحب لاذهاننا. ولذلك سميته ماذا - [00:08:08](#)

استصحابا فنحن نحكم ببقاء ما كان على ما كان الا ان يظهر ناقل عن هذا الاصل وهذا امر له اصل في الشريعة بشواهد متعددة تلحوظ مثلا ان النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه سئل - [00:08:43](#)

عن الرجل يشك انه احدث في صلاته ماذا قال النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحاما لان الاصل الطهارة فلتبقى عليها ولتستصحب هذا الاصل الا - [00:09:11](#)

عند وجود الناقل الذي ينكل عن هذا الاصل والناقل وها هنا ان تسمع صوتا او تجد ريحه هذا الدليل في الجملة متفق عليه ولماذا قلت في الجملة؟ لان ثمة تفاصيل فيها - [00:09:36](#)

خلاف لكن في الجملة هذا اصل معتبر هذا اصل ببراءة اربعة اقسام الاول استصحاب البراءة الاصلية وهذا هو الاصل وهذا هو الذي اذا ذكر الاستصحاب - [00:09:59](#)

فلا ينصرف الذهن غالبا الى اليه ولذلك الحكم بانتفاء وجوب صيام شهر شوال الاصل ان الذمة بريئة وانه لا يجب على الانسان صوم الا بدليل من الشارع فلو ادعى مدع ان علينا وجوها صيام شهر شوال. ماذا نقول - [00:10:27](#)

الاصل ببراءة الذمة استصحاب البراءة الاصلية يقتضي انه ماذا ما وجب علينا شيء فنحن باقون على هذا ومن ادعى خلاف هذا الاصل فعليه الدليل لو اوجب انسان صلاة سادسة على المسلمين - [00:10:58](#)

قال الواجب ليس خمسة الواجب ماذا ستة نقول نحن باقون على الاصل والاصل ببراءة الذمة عن التكليف وما عندنا تكليف الا بخمس صلوات طيب قد يقول قائل اليه هناك احتمال - [00:11:21](#)

ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قبل وفاته قد اوجب صلاة سادسة احتمال عقلي وارد ولا وارد لكنه لا التفات اليه. لم الحكم في مسألة الاستصحاب استصحاب البراءة الاصلية انما يحكم به المجتهدون. نحن هنا لا نحكم - [00:11:44](#)

ب عدم علمنا بل نحكم بعلمنا بالعدم او كاقل تقدير بغلبة ظننا بالعدم بمعنى الاستصحاب استصحاب البراءة الاصلية يقول العلماء انه لا يعتبر ولا يعتد به الا بعد بذل الجهد في البحث - [00:12:09](#)

حتى يصل الانسان الى قطع يعني الى جزم بانتفاء ها الناقل واضح؟ او على الاقل بغلبة الظن والشريعة والله الحمد واظحة استقرت ودونت ادلتها وتكلم العلماء عليها فان كانوا العلم بالواجب - [00:12:36](#)

وبان هذا غير واجب هذا امر متيسر ولا متيسرها اذا حكم العالم المجتهد بأنه لا دليل على وجوب ما زاد على الصلوات الخمس فانه حينئذ حاكم بماذا بعلم عدم العدم فاستصحبه - [00:13:03](#)

واضح اذا هذا البحث يجرك الى انه في استصحاب البراءة الاصلية لابد ان تلاحظ امرتين. اولا انه لا حكم او لا اعتدال او لا اعتبار لهذا الاستصحاب الا بعد ماذا - [00:13:26](#)

البحث الذي يوصل الى قطع او غلبة ظن بانتفاء الناقل عن ايش عن الاصل وايضا ان تعلم ان الاستصحاب اخر درجات الاستدلال يعني لا يصير الانسان اليه ابتداء ولذلك نحن فيه نتمسك بالاصل - [00:13:45](#)

فمتي ما وجد الناقل مادا تركنا هذا الاستصحاب ولا اذا نحن لا نلجا الى الاستصحاب الا عند عدم وجود الدليل الناقل من الكتاب او السنة او الاجماع او القياس الصحيح اليه - [00:14:15](#)

كذلك ولذلك ينبغي ان تلاحظ هذا الامر وهو انك لا تلجا الى الاستصحاب الا عند عدم وجود دليل اخر وقد يقوى الاستصحاب دلالة دليل اخر يعني قد يتقوى الاستصحاب بغيره نحن لا اشكال عندنا في هذا. يعني كوننا نتمسك بالاستصحاب في انتفاء وجوب - [00:14:31](#)

بصلاة سادسة مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حينما سأله الرجل الاعرابي قال خمس صلوات لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض الله عليه من الصلوات قال خمس صلوات لما قال له هل علي غيرهن؟ قال لا الا ان - [00:14:58](#) تطوع اصبح عندنا في انتفاء وجوب الصلاة السادسة ها دليلاً استمسكنا بالاستصحاب واستمسكنا بدلليل السنة واضح اذا لا نلجا الى الاستصحاب الا عند عدم الدليل فهو اقل رتبة من غيره من الدلائل. ثم لا نعمل او لا نعتد بالاستصحاب الا - [00:15:18](#) بعد بذل وجهد اما لو حكم عامي جاهم بانه لا وجوب علي بكتنا وكذا او لم يأمرني الله او لا يشرع في حقي كذا وكذا مادا نقول [نقول هذا - 00:15:43](#)

غير معتبر لانه عامي جاهم ليس له اهلية النظر حتى يصل الى القطع او غلبة الظن بماذا بانتفاء الناقل عن الاصل لكن العلماء المجتهدين اذا حكموا بهذا فان حكمهم معتبر طيب اذا هذا هو - [00:16:01](#)

هو النوع الاول وهو استصحاب البراءة الاصلية. وعليه اعتمدنا في مسائل كثيرة في انتفاء امور زائدة كما ذكرنا وجوب صيام شهر غير رمضان هذا منتف بماذا بالاستصحاب الاصل هو انه ما يجب في ذمتنا - [00:16:23](#) شيء الا بدلليل ولا دليل. وهكذا في بقية المسائل. طيب القسم الثاني استصحاب الدليل الشرعي. وهذا ما يذكره المؤلف رحمة الله الان. [نعم شوف ايش قال في اه استصحاب البراءة الاصلية؟ قال فهو ان الذمة نعم - 00:16:44](#)

قال رحمة الله فهو ان الذمة قبل الشرع بريئة من التكاليف. فيستمر حتى يرد غيره. نعم هذا هو النوع الاول. قال ويسمى استصحابا كلها تسمى استصحابا لكن هذا اللقب الاستصحاب يطلق غالبا على هذا - [00:17:09](#)

النوع استصحاب ماذا البراءة الاصلية او استصحاب العدم الاصلي حكم العقل النافي في الاصل نعم قال رحمة الله وكل دليل فهو كذلك. هذا هو النوع الثاني استصحاب ها الدليل الشرعي. قال وهو وكل دليل فهو كذلك. [نعم - 00:17:27](#) النص حتى يرد الناسخ والعموم حتى يرد المخصوص. طيب المؤلف رحمة الله يقول في هذا النوع انه كل دليل فهو كذلك يعني يستصحب بقاء الدليل على ما كان عليه الا عند ورود ناقل - [00:17:50](#)

وذكر مثالين على سبيل التمثيل لا على ان صور هذا القسم تحصر في هذين انما هذا على سبيل ماذا التمثيل قال فالنص حتى يرد الناسخ. يعني النص المحكم باق على احكامه - [00:18:13](#)

حتى يرد الناسخ الاحتمال العقلي وارد بان هذه الاية او ذاك الحديث نسخ وارد وارد لكننا لا نلتفت الى هذا الاحتمال لان الاصل بقاء ما كان على ما كان الاصل انه ماذا - [00:18:37](#)

نص محكم فلا ننتقل او لا نحكم بالنسخ الا بوجود الدليل الناسخ قال والعموم حتى يرد المخصوص. والعموم حتى يرد المخصوص كذلك الاصل اننا نبقي الدليل العام على عمومه ولا نخصص منه صورة من الصور الا بماذا - [00:18:57](#)

الابديل الاصل بقاء ما كان على ما كان هذا هو استصحاب ماذا الدليل الشرعي ولا تقوم الشريعة الا على هذه القاعدة لا تقوم الشريعة الا على هذه القاعدة والا فانه يمكن ان يدعى مدع - [00:19:27](#)

انه مستثنى من هذه الصورة او ان من كان على حالة كحالته مستثنى مخصوص من العموم وبالتالي فانه لا يمكن ان تستقيم دلالة يمكن ان يدعى في كل دليل وجود مخصوص او لكل محكم وجود ناسخ - [00:19:45](#)

ذلك الامر في المطلقات الاصل في المطلق البقاء على اطلاقه يرحمك الله حتى يرد دليل التقييد الاصل عند جميع الاصوليين والبلغيين الذين تكلموا في المجاز هو الاصل الاصل ماذا - [00:20:04](#)

الحقيقة حتى يرد ناقل الى الى المجاز هكذا قل في كل آآ صنف او نوع من انواع الادلة او وجه من اوجه الدلالة انه باق على اصله وبالتالي بمباحث العقيدة قاعدة مهمة عند اهل السنة والجماعة وهي - [00:20:24](#)

ان الاصل العمل على الظاهر حتى يرد دليل بخلاف ذلك لو جاءنا دليل يقلنا عن الظاهر قلنا به. والا فالاصل ماذا العمل على الظاهر وبالتالي كل من اول في صفات الله سبحانه وتعالى فانه قد خالف هذه القاعدة الاصولية مع انها معتبرة بالاجماع - [00:20:53](#)

استصحاب الدليل الشرعي كذلك استصحاب البراءة الاصلية هذان امران لا خلاف فيها يعني كون الله عز وجل اوجب علينا الواجبات او شرع في حقنا الشرائع بالدليل وبالتالي متى ما لا لم يثبت عندنا الدليل لا نثبت شيئا - [00:21:20](#)

هذا قدر متفق عليه كذلك بقاء الادلة على الاصل فيها العام على عمومه والمطلق على اطلاقه والظاهر على ظهوره والمحكم على احكامه الى غير ذلك هذا قدر لا خلاف فيه ولذا - [00:21:42](#)

هذا الذي يدعى حمل النص في ايات الصفات على خلاف الظاهر نقول خلاف القاعدة الاصولية المتفقة عليها لان ان الاصل هو البقاء على على الظاهر وهم ما اقاموا دليلا ناقلا عن الظاهر ما اقاموا دليلا صحيحا ناقلا عن الظاهر وبذلك يوحى - [00:22:01](#)

هم محجوجون بهذه القاعدة. نعم قال رحمة الله والملك حتى يرد المزيل والنفي حتى يرد المثبت. طيب هذا النوع الثالث وهو استصحاب الحكم الشرعي لوجود سببه من يعيده هذا القسم - [00:22:23](#)

استصحابه الحكم الشرعي لوجود سببه مثل له المؤلف رحمة الله بمثالين قال كالملك حتى يرد المزيل. والنفي حتى يرد المثبت جميع الاحكام الشرعية الاصل جميع الاحكام الشرعية التي نحكم بها لوجود اسبابها - [00:22:50](#)

الاصل فيها بقاء ما كان على ما كان الان هذا في يدي فالاصل انه ملكي وبالتالي من ادعى خلاف هذا؟ قلنا ماذا عليك الدليل الذي يخرج هذا الحكم عن اصله الاصل بما ان ظاهر الحال كونه في يدي ابني - [00:23:20](#)

املكه والاصل بقاء الملك على حاله الاصل في كل متحققها دوامه. طيب احتمال عقلي باني اهديته وارد احتمال عقلي باني بعنته وارد وارد لكنه ماذا خلاف الاصل ظاهر الحال ابني انه لا يزال معي وبالتالي لو جاء شخص ينمازعني فيه فاني - [00:23:50](#)

لا اقبل وبالتالي اذا حكمت بيدي وبينه سوف تحكم ماذا ليتقوى امري بدليل ضعيف وهو اليمين. النبي صلى الله عليه وسلم حكم باليمين على المدعى عليه. لكن انظر الى المدعى - [00:24:22](#)

هو مطالب بالدليل الاقوى وهو البينة شوف لاحظ عندي بينة وعندي يمين الاقوى هو ماذا البينة ولذلك طلبت ممن يدعى خلافة الاصل والذي مع الاصل ايد كلامه بماذا بالبينة او بالدليل الضعيف وهو - [00:24:40](#)

وهو اليمين وبالتالي الاصل في الملك بقاوه الاصل في النكاح استمراره اليك كذلك؟ وبالتالي فمتى علم او عهد ان فلانا تزوج فلانة ثم رؤي معها بعد عشر سنين او عشرين سنة اتوا الى المدينة - [00:25:07](#)

هل يتهم بسوء وقال يمشي مع امرأة لاحتمال انه طلقها وهو الان يماشيه في الحرام نقول ماذا؟ لا نحن نستصحبها الحكم الشرعي لوجود سببه الحكم الشرعي حكمنا بالنكاح وجود سبب وهو عقد صحيح وبالتالي نحن نبقى على - [00:25:32](#)

نحن نبقى على هذا الاصل الاصل ان المتهر باق على طهارته حتى يرد دليل نقد الطهارة ولذلك النبي صلى الله عليه وسلم علمنا هذا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا - [00:25:55](#)

او يجد ريحها الاصل في الانسان السلامة من الخارج يعني الذي يخرم العدالة ليس الاصل انك اذا رأيت شخصا لا تعرف عنه شيئا ان تحكم عليه بأنه فاسق الاصل انه سليم - [00:26:15](#)

وبريء من ماذا من الخارج حتى يرد الدليل الذي يدل على انه فقد العدالة واضح؟ او انه اتى فاسق يخرجه عن حد عن حد آآ السلامة من ذلك اذا هذه - [00:26:40](#)

اـ صور كثيرة جدا في الشريعة مبنية على هذا الاصل ومنها هنا قرر العلماء القاعدة الكلية الكبرى المتفق عليها وهي اليقين لا يزوله

بالشك هذه قاعدة كلية كبرى في الشريعة - 00:26:59

مبنية على هذا الاصل وهو ان اليقين لا يزول بالشك. الاصل اننا نحكم ببقاء ما كان على ما كان قال والنفي حتى يرد المثبت مثال هذا
كبراءة الانسان من دين في ذمته - 00:27:23

الاصل ان ذمتي بريئة من دين فلان او فلان فمن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل عليه ان يثبت الناقل عن هذا الاصل الاصل ان ذمتي
بريئة من قيمة المخالف لو جاء شخص يدعي وقد - 00:27:50

تلفت له سلعة يطالبني بقيمتها الاصل ان ذمتي ماذا بريئة ولذلك نحن لا نحكم عليه بشيء طيب في احتمال عقلي انه هو الذي فعل
نعم لكننا لا نحكم به لأن الاصل ماذا - 00:28:11

براءة ذمته حتى ها يثبت الدليل الذي ينقلنا عن هذا الاصل اه الامثلة في هذا لا تكاد تحصر. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله
ووجوب صلاة سادسة وصوم غير رمضان ينفي بذلك - 00:28:29

هذا راجع الى القسم الاول هو يريد ان يمثل على الاصل في هذه القاعدة وقلت لك ان الاصل في هذه القاعدة القسم الاول وهو
استصحاب البراءة الاصلية نعم قال رحمة الله واما استصحاب اجماع في مثل قولهم الاجماع على صحة صلاة المتيم فاذا رأى الماء
في فاذا رأى الماء في اثناء الصلاة - 00:28:52

لم تبطل استصحابا للاجماع ف fasad عند الاكثرين خلافا لابن شاقي الله وبعض الفقهاء. طيب هذا هو النوع الرابع وهو استصحاب حاء
استصحاب حكم الاجماع في آآ موضع الخلاف استصحاب حكم الاجماع - 00:29:19

في محل الخلاف. وان شئت فقل بعض الفقهاء او الاصوليين يعبر بقول استصحاب الاجماع في محل الخلاف. هذا هو النوع الرابع
الانواع الثالثة السابقة في الجملة متفق عليه في الجملة - 00:29:45

الانواع السابقة متفق عليها اما هذا النوع فله حكم خاص الاكثر على عدم اعتباره ما هو استصحاب حكم الاجماع في محل في محل
الخلاف هناك نزاع يستصحب خلاف سابق هناك خلاف في مسألة - 00:30:05

يستصحب حاليا حال اجماع كان من قبل فيها ثم يستمر معها في حالها مثلوا له بمسألة من صلبي بتيمم. اولا متى يجوز له ان يصلبي
بتيمم عند عدم الماء. قال سبحانه فلم تجدوا ماء - 00:30:29

فتيمموا طيب هذا انسان ما وجد ماء فصل في اثناء الصلاة حضر الماء او رأى الماء هل يجب عليه ان يقطع صلاته او يجب عليه ان
يستمر في صلاته هذه مسألة - 00:30:56

يذكرها الاصوليون عند التمثيل على هذا القسم. استصحاب حال او استصحاب حكم الاجماع في محل نزاع قال بعض العلماء ان
الاجماع يستصحب في هذه الصورة بمعنى هذا المصلي الذي كبر بدأ صلاته - 00:31:23

صلاته صحيحة ها عندما قال الله اكبر وقد تيمم عند عدم الماء صلاته صحيحة وبالاجماع وبالاجماع جميل جدا قالوا
لما وجد الماء نحن نستصحب الاجماع الذي كان قبل قليل - 00:31:50

بما انه بدأ صلاته بحكم صحيح بالاجماع فان ما كان باق على ما كان ما كان باق على ما كان وبالتالي لا يجوز له ان يقطع صلاته لا
سيما والله تعالى يقول ولا تبطلوا - 00:32:14

اعمالكم اذا هؤلاء ان رأيت وتأملت وجدت انهم حكموا في المحل المتنازع عليه بماذا بحكم الاجماع الذي كان في الصورة السابقة قال
جمهور العلماء هذا قول ذهب اليه طائفة من الفقهاء عليه طائفة من - 00:32:39

الشافعية كالمنذري وابن سريج آآ وافقهم من الحنابلة كما قال المؤلف ابو اسحاق ابن شاقلة وكذلك ابن حامد وانتصر لهذا القول ايضا
ابن القيم رحمة الله بقوه بكتابه اعلام الموقعين - 00:33:08

اما الجمهور فقالوا ان استصحاب حكم الاجماع في المحل المتنازع فيه غير صحيح وذلك لانه اولا يقتضي التسوية بين صورتين
مختلفتين هؤلاء الذين قالوا انا الصلاة كانت مجمعا على صحتها - 00:33:33

فنحن نستمر على هذا الحكم حتى بعد وصول الماء لما كانت في البداية صحيحة فلتكن في النهاية صحيحة الجمهور قالوا كيف

تسوون بين مسألتين مختلفتين الاولى صلاة بتيمم معها - [00:34:04](#)

عدم الماء والثانية صلاة بتيمم مع وجود الماء كيف يسوى بين صورتين مختلفتين ثم استصحاب محل او استصحاب عفوا حكم الاجماع في محل النزاع سوف يؤدي الى ما يشبه تكافؤ الدليل بمعنى - [00:34:32](#)

لا يشاء احد ان يستصحب حكم الاجماع في صورة الا امكن في الغالب لمخالفه ان يستصحب اجماعا اخر بمعنى ان قال اصحاب القول الاول باننا نحكم على الصلاة في الصورة الثانية بالصحة بناء على انها كانت - [00:34:59](#)

صحيحة قبل ذلك وذلك لان قالوا للاجماع على ان صلاة عادم الماء صحيحة فلم ينافسها يعني للجمهور ان يقولوا ونحن نقول ان الاجماع قد انعقد على من صحة صلاته المتيمم مع وجود الماء وان شئت فقل الاجماع قد انعقد على عدم صحة التيمم مع - [00:35:27](#)

وجود الماء فنحن نستصحب هذا الاجماع في هذه الصورة فهمنا وهذا لا شك انه لا يمكن ان يكون صورة واحدة قد حصل فيها او انعقد فيها اجماعان متضادان هذا امر لا يمكن ان يقال وليس استصحاب احد الاجماعين باولى - [00:35:57](#)

من استصحاب الآخر على كل حال هذه المسألة لا شك ان قول الجمهور فيها اصوليا هو الصحيح الصحيح ان استصحاب حكم الاجماع في محل المتنازع فيه غير صحيح كيف يمكن ان نحكم - [00:36:22](#)

بي صلاحية اجماع في صورة على صورة اخرى مختلفة عن الاولى الصورة التي حكمنا فيها بالصحة بناء على الاجماع هل هي الصورة الثانية لا اذا الاجماع هنا غير غير مؤثر - [00:36:48](#)

صح ولا ؟ الاجماع في الصورة الاولى كان اجماعا صحيحا بناء على ماذا بناء على معطيات معينة حكمنا من خالها بحكم مبني على اجماع لكن هذه الصورة بعد ذلك - [00:37:10](#)

تغيرت فكيف نستصحب الحكم السابق هذا في الحقيقة مما يبعد القول به اما من حيث المسألة الفقهية كما ذكرت لكم سابقا ان البحث الاصولي شيء والبحث الفقهي شيء اخر ونحن في - [00:37:28](#)

مسائل الاصول نكتفي بمجرد التمثيل لا التحقيق الفقهي يعني متى امكن بناء المسألة الفقهية على قاعدة على قاعدة اصولية فانها مسوغ للتمثيل بها. اما التحقيق كما لا يخالف المسائل الفقهية تكتنفها - [00:37:48](#)

ادلة وليس دليلا نحن في المسائل الاصولية نسلط الضوء على على دليل او قاعدة او اصل ونبني عليه اما في التحقيق الفقهي فنجمع كل الادلة ونرجح اه بینها فالبحث في الفقه له يعني نظر يختلف عن النظر الاصولي - [00:38:10](#)

والذي يظهر الله تعالى اعلم في هذه المسألة ان قول الجمهور هو الصحيح وانه يجب عليه ايضا ان يقطعها وثاقا للقاعدة الاصولية وذلك لان دليلا اصحاب القول الاول غير متوجه - [00:38:33](#)

وذلك ان القاعدة الاصولية التي بنوا عليها غير صحيحة. وثانيا استدلالهم بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم غير متوجه بتفسيره السلف رحهم الله لهذه الآية هو عدم ابطالها بالمعاصي يعني مسألة حبوب الثواب - [00:38:51](#)

ثم انه يقال تنزلا هذا الذي قطع الصلاة ما اراد قطعها لابطالها وانما اراد قطعها لامالها وفرق بين الحالتين ثم انه يقال ان ثمة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم - [00:39:11](#)

يرجح هذا القول وهو ما خرج الترمذى وابو داود واحمد والنسائي وغيرهم بساند صحيح ان شاء الله من حديث ابي ذر وكذلك روى من حديث ابي هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال - [00:39:34](#)

الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليمسه بشرته ظاهر هذا الحديث يدل على انه يجب عليه عند وجود الماء ماذا ان يتوضأ وبالتالي انتهي حكمه - [00:39:54](#)

التييم ومتى ما انتهى حكم التيمم اثناء الصلاة فكان عليه ماذا ان يقطعها ثم يتوضأ ثم يصلى من جديد. ولذلك الامام احمد رحمه الله كان يقول اولا بقطع آا كان يقول - [00:40:17](#)

اولا بالاستمرار وعدم القطع ثم رجع عن هذا وقال وجدنا سنة النبي صلى الله عليه وسلم على ان الصلاة تقطع او كان او قال كلمة

قريبة من هذه والله تعالى اعلم - [00:40:33](#)

اذا اه اعوذ فاقول ان اقسام الاستصحاب الثلاثة الاولى وهي استصحاب البراءة الاصلية اثنين استصحاب الدليل الشرعي الثلاثة استصحاب الحكم الشرعي لوجود سببه هذه اقسام صحيحة متفق عليها في الجملة اما النوع الرابع فله شأن اخر. الصحيح انه - [00:40:52](#)

غير معتبر ولذلك حكم عليه المؤلف رحمه الله بانه فاسد عند الاكثرين. وهذا هو الصحيح وعلى كل حال الامر كما قلت لك الاستصحاب اخر اه مداري الفتوى كما يقول الاصوليون الاستصحاب اخر مدار الفتوى وذلك لضعفه - [00:41:25](#)
انه لا يلتجأ اليه الا عند فقد الدليل من الكتاب والسنة والاجماع او القياس الصحيح. ولعل هذا القدر فيه كفاية والله الا اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان - [00:41:52](#)